

الحقوق الشرعية والوضعية لحماية الطفولة المشردة في زمن السلم والحرب

*Legal and statutory rights to protect homeless children
in times of peace and war*

د/ لخضر غول	د/ غزالة ابن فرحات *
جامعة 8 ماي 45 قالمة (الجزائر)	مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد -جامعة 8 ماي 45 قالمة (الجزائر)
profghoul57@gmail.com	benferhatghezala@gmail.com

تاريخ القبول: 2021./09./27.

تاريخ الاستلام: 2021./08./15.

ملخص:

تشكل الطفولة المشردة إحدى أهم القضايا التي أصبحت تؤرق مجتمعات القرن الحادي والعشرين لما ينتج عنها من تحديات ومشكلات خطيرة. لذلك سنحاول من خلال هذا المقال تسليط الضوء بالدراسة لهذه الفئة المهمشة عبر عرض أرقام وإحصائيات تبرز مدى تزايد عددها وانتشارها عبر العالم، والبحث في أهم الأسباب التي أدت بهؤلاء الأطفال إلى الخروج إلى الشارع، مع توضيح لحقوقهم الشرعية والقانونية التي من شأنها مساعدتهم وحمايتهم من التشرد. كما يهدف هذا المقال بالدرجة الأولى إلى طرح مجموعة من الاقتراحات والحلول العملية الكفيلة بتخفيف المعاناة اليومية لهؤلاء الأطفال في حياة فرضت عليهم التشرد والاحتياج وجعلتهم يعيشون على الهامش في مجتمعاتهم.

كلمات مفتاحية:

الطفل، التشرد، الشارع، التهميش، الفقر.

Abstract:

Homeless childhood is one of the most important issues that have troubled the societies of the twenty-first century, due to the problems and challenges that result. Therefore, through this article, we will try to shed light on analysis of this group by showing statistics that show how many and more spread throughout the world, and look at the reasons that led them to take to the streets, while clarifying their legitimate and legal rights that will help and protect them from homelessness. The article also addresses a set of suggestions and practical solutions to alleviate the suffering of them in their daily lives. This life in which they are forced to live on the margins of their societies.

Keywords:*Child. Homelessness. Street. Marginalization. Poverty.*

مقدمة:

لا شك أن الأطفال يمثلون مستقبل الأمة وأملها، وعليهم يتوقف بناء مجدها وحضارتها. وعليه بقدر ما يوفر المجتمع العناية والرعاية اللازمة والكافية للأطفال خلال مراحل حياتهم المبكرة، بقدر ما يزداد عطاؤهم وخاصة بعد أن أدركت هذه المجتمعات أن الاستثمار الحقيقي هو الإنسان، وأن هذا الاستثمار هو الضامن لمستقبل الأجيال وأساس تنميتها وتقدمها. فالطفولة هي الشرارة الأولى التي تنطلق منها النهضة والحضارة في أي أمة من الأمم، باعتبارها أي الطفولة هي العمق الاستراتيجي للمجتمع، وهذا العمق يأخذ تجلياته في الحضارة الإنسانية. لكن الملاحظ أن عملية استغلال الأطفال وتشردهم في مختلف الدول قد ازدادت تطورا خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي دفع ببعض الدول من خلال الهيئات والمنظمات الحقوقية إلى سن قواعد وقوانين لحماية هذه الفئة من مظاهر المعاناة والقسوة التي تتعرض لها، لكنها لم تفلح في ذلك.

إن ظاهرة الطفولة المشردة مثلا أصبحت من الظواهر التي لا تفرق الأسرة فحسب، بل المجتمع ككل نظرا لتفاقمها عبر العالم، فقد صرحت الأمم المتحدة أنّ ما يزيد عن 150 مليون طفل في مختلف أنحاء العالم في وقتنا الحاضر، يُصنّفون ضمن أطفال الشوارع. (اليونسكو، 2017) وقد قُدّر عدد الأطفال المشردين في الشوارع بما يقارب 100 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 15-18 سنة، ومعظم هؤلاء الأطفال يعيشون ويعملون في الشارع، أو يعيشون في بيوت ولكنهم مجبرون على الخروج للشارع للإسهام في دخل العائلة القليل بأي طريقة ممكنة. إذ يُجبر الكثير منهم على كسب لقمة عيشهم بطرق مهينة، مثل: البحث في القمامة، وبيع البضاعة البسيطة في الأحياء الفقيرة أو من خلال تنظيف الأحذية أو التسول أو الانخراط في البغاء. (Rocky Marilyn E., 2018) وقد أكد المرصد الأورو متوسطي لحقوق الإنسان في بيان له، أن تقارير الجمعيات الحقوقية حول العالم، سجلت 37 مليون طفل مشرد بحلول عام 2018م. (عرب 48، 2018: 24 فيفري)

وتشير التقارير الرسمية لهيئة الأمم المتحدة أن هذه الأرقام قد عرفت تزايدا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي جعل أحد المهتمين يقول عنها: " إنه إذا تم جمعهم بمكان واحد لشكلوا لوحدهم بلدا كاملا ". وهناك اعتقاد خاطئ بأن أطفال الشوارع لا يتواجدوا إلا في البلدان النامية، ولكن هذا الاعتقاد غير صحيح لأنه وفقاً لدراسات عديدة، تبين أن

ما يقارب 61% من أطفال الشوارع يوجدون في بلدان أفريقيا وآسيا فقط، وأنهم منتشرون بأعداد كبيرة في جميع أنحاء العالم، حيث تعتبر المملكة المتحدة أكثر المناطق التي تحتوي على هذه الفئة. (Rocky Marilyn E., 2018) وتقدر الإحصائيات الخاصة بمنظمة اليونيسيف (UNICEF) أن بمصر وحدها يوجد ما يقارب مليوني طفل مشرد ممن يتعرضون لمخاطر العنف والاستغلال الجنسي، مما يجعلهم في الواجهة الأمامية للإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) وغيره من الأمراض المعدية. (فهيم كبير، 2007: 82)

وفي هذا السياق وانطلاقاً من هذه الأرقام التي توضح لنا مدى انتشار هذه الظاهرة وخطورتها ليس فقط على الأفراد المعنيين وإنما على المجتمع بأسره، تبرز إشكالية هذا الموضوع التي تحاول الغوص في هذه الظاهرة من خلال طرح التساؤلات التالية:

- ما دواعي وأسباب انتشار ظاهرة الطفولة المشردة العالم؟

- ما هي تداعيات ظاهرة الطفولة المشردة ومخاطرها على الفرد والمجتمع؟

- ما هي الطرق الكفيلة بمعالجة ظاهرة تشرد الأطفال في المجتمع؟

وللإجابة على هذه الأسئلة سوف نقوم بتحليل لأهم الإحصائيات التي توفرها الهيئات الدولية والحكومية المختصة في مجال رعاية الأطفال، وكذا اللاجئين مبرزين أهم الأسباب التي دفعت بهم إلى الخروج إلى الشارع، ومحلين لأهم الحقوق الشرعية والقانونية التي تحاول ضمان حق هذه الفئة ومساعدتهم على تخطي الصعوبات التي تواجههم من شتى الاتجاهات. لأن الهدف في النهاية (وهنا تكمن أهمية هذه الدراسة) هو البحث في السبل الكفيلة للحد من هذه الظاهرة وإن لم يتسنى ذلك التخفيف على الأقل من حدتها وزيادة انتشارها.

1. الطفولة المشردة: (الأسباب والنتائج)

يطلق مصطلح الطفولة المشردة على الأطفال من دون سن البلوغ أي أقل من ثمانية عشرة عاماً، الذين يجوبون الشوارع معظم أوقاتهم. وقد يكون بعض هؤلاء الأطفال دون مأوى أو قد تكون روابطهم الأسرية مفككة، مما يدفع بعض الأشخاص إلى استغلالهم بهدف تشغيلهم والمتاجرة بهم. وتعتبر ظاهرة الطفولة المشردة من أكثر انتهاكات حقوق الطفل، وواحدة من أكبر المشكلات الاجتماعية التي تواجه أي مجتمع يسعى للتطور والنمو. وهناك من يعتمد عبارة " أطفال الشوارع " للإشارة إلى هذه الفئة حيث تعرّفهم الأمم المتحدة بأنهم أيّ ولدٍ أو بنتٍ يتّخذون من الشارع بمختلف معانيه بما

في ذلك الخرابات، الأماكن المهجورة وغيرها، مقر إقامة أو مصدرًا لكسب الرزق، دون أن يتمتعوا بإشراف أو توجيه أو حماية كافية من قبل أولياء أمورهم الرأشدي. ويقول د. محمد سيد فهمي أن أطفال الشوارع هم من تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً، يُمارسون حياتهم من أكلٍ وشربٍ ونومٍ وغيرها في الشارع. حيثُ يعملُ بعضهم بشكلٍ غير رسميٍّ ومنهم من لا يعمل، بالإضافة إلى كون علاقاتهم بأسرهم توصفُ بالمتقطعة أو المقطوعة. (فرغلي رضوى، 2012: 20) وباختصار يمكن تحديد الطفولة المشردة على أنه تعبير عام يستخدم لوصف الأطفال واليافعين الذكور منهم والإناث الذين يعيشون في الشوارع لفترات طويلة من الزمن.

وفي محاولة منه لتحديد معالم هذه الشريحة، قام مكتب اليونيسيف (UNICEF) بتقسيمها إلى ثلاث فئات وهي:

(تعامرة يارا، 2017: 9 يوليو)

- قاطنو الشارع: ويقصد بهم الأطفال الذين يعيشون بالشارع بشكل دائم أو شبه دائم، دون وجود أسر لهم أو وجود علاقة ضعيفة ومقطعة مع أسرهم.

- العاملون بالشارع: وهم الأطفال الذين يقضون معظم ساعات النهار في الشارع للقيام بأعمال مختلفة، وعادةً ما تشمل البيع المتجول والتسول، وقد يعود غالبيتهم إلى منازلهم ليلاً، أما البعض الآخر فقد يقضي ليلته نائماً في الشارع.

- أسر الشوارع: وهم الأطفال الذين يعيشون مع عائلتهم الأصلية بالشارع. وقد وصل عددهم وفق هذا التصنيف إلى ما يقارب 150 مليون طفل حول العالم.

ويشير تقرير المنظمة العالمية للصحة (OMS) لسنة 2000م، إلى وجود الكثير من الأطفال الذين يختارون البقاء في الشارع رغم وجود بيت أسري يمكنهم العودة إليه. وقد يكون السبب في ذلك حسب ما جاء في التقرير ذاته، الفقر المدقع أو الازدحام الشديد في بيوتهم، مما يضطرهم للهروب والتمرد على الضغوط المختلفة التي تمارس عليهم سواء داخل البيت أو خارجه. كما قد يرجع السبب حسب ذات التقرير إلى الإساءات التي يتعرضون إليها من طرف الآباء والأقارب سواء كانت جنسية أو بدنية وما أكثرها. فالأطفال المشردون شئنا أم أبينا يمثلون واقعا لا يمكن الهروب منه أو تجاهله، رغم رفضهم من قبل الكثير الذين يخافونهم ويعتبرونهم غير طبيعيين. فهم في العادة أيتام أو ضحايا إهمال البالغين وحتى اعتداءاتهم التي قد لا يتقبلها لا الشرع ولا القانون، خاصة إذا صدرت عن أحد الأولياء أو الإخوة أو الأقارب. فكل هؤلاء الأطفال يجمعون على أنهم كانوا ضحايا لمرتين: المرة الأولى عندما اضطروا إلى الهروب من

المنزل، والمرّة الثانية نتيجة تعرضهم الدائم إلى الهجوم والابتزاز من طرف جماعات الكبار التي تنهب أموالهم التي كانوا قد جمعوها طيلة يوم كامل من المعاناة، كما يستغلون أيضا من طرف العصابات ويستخدمون للسرقة وبيع المخدرات، والزج بهم في النزاعات والحروب كما هو جاري في بعض دول أمريكا الجنوبية وإفريقيا اليوم.

فإذا حاول الواحد منا البحث والاستفسار حول دواعي هذه الظاهرة لتعجب من نتائجها حيث نجد نفس القصة تعيد نفسها دائما وعبر كامل أنحاء المعمورة، فهم في أغلب الأحيان أطفال هربوا من منازلهم نتيجة للفقر والحرمان أو الظلم والاستبداد، فتجدهم يجتهدون من أجل الحفاظ على أنفسهم أو إثبات وجودهم داخل مجتمع سبق وأن شبهه داروين "بمجتمع الغاب". ومنهم من يمتن السرقه والخطف والتسوّل بحثا عن الأكل أو المال الذي يؤمّن لهم شراء المخدرات التي تساعد على النسيان أو الهروب من واقع لا أمل فيه. فما هي إذن عوامل وأسباب هجر هؤلاء الأطفال لأسرهم وتشردهم والتحاقهم بالشوارع؟

حسب رأي الباحثين والمهتمين فإن هؤلاء الأطفال لا يختارون العيش بالشارع وإنما هم مرغومون على ذلك كنتيجة حتمية للأذى الذي يصيبهم داخل أسرهم. إذ أن أغلبهم جاءوا من أسر تعاني التصدع والتفكك الأسري وسوء الروابط الاجتماعية، الذي يمثل أحد الأسباب الأولى والرئيسية لهروب الأطفال من بيوتهم. ويرى أحد الباحثين أن: "الأطفال المشردون ليسوا إلا تجسيدا لكل الأمراض والأزمات والآفات التي تعانيها مجتمعاتنا المتحضرة والتمدنة. فأريافنا وقرانا لا تعرف مثل هذه الظاهرة عكس المدن الكبرى، حيث يقل التضامن والإحساس بالأخوة والكرم." (الخولي محمود سعيد، 2006: 21) فالأسر بدأت تفقد شيئا فشيئا بعض سمات قيمها ومعاييرها التقليدية كرابطة القرابة، التي كانت حتى الوقت القريب تجمع بين أفرادها، مما أثر سلبا على عملية التكفل الكامل والصحيح بالأطفال، إلى درجة أصبحت فيها أشبع مظاهر الأذى التي تلحق بهم نابعة عن أوليائهم أو الذين يكفلونهم، سواء تمثل ذلك في الضرب، الإذلال أو الحرمان حتى من الأكل والشرب، ممّا يدفعهم إلى الهروب فيحتضنهم الشارع، وتحتضنهم العصابات المختلفة ومن ثم يتم استغلالهم في مختلف الجرائم.

كما أن تدني الوضعية الاجتماعية للأسر قد انعكس على قدرات وإمكانيات هذه الأخيرة في التكفل الجيد بأطفالها وحمايتهم من التشرد. فتقديرات نتائج الدراسات المنجزة في إطار مبادرة حماية الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2007م، تشير إلى أن ما يقارب 60% من سكان المنطقة يعيشون بمناطق حضرية ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة لتصل إلى 70% سنة 2020م. (الكريم ياسر عوض، 2007)، وبالطبع فإن هذه المجتمعات قد

سجلت تقصيرا كبيرا في مواكبة الاحتياجات الاجتماعية المختلفة بتحسين الخدمات الضرورية للفئات المحرومة، ولاسيما الأطفال المتشردون منهم، مما زاد من محن الأسر وأثر في قدراتها على حماية أطفالها. فالطفل لم يعد ذلك الكائن الذي يتكفل الكبار بقضاء حاجاته، وإنما أصبح محل أطماعهم في مساعدتهم على إعالة إخوانه الصغار وتوفير مستلزمات الحياة.

ويبقى الفقر كنتيجة حتمية لتدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول وخاصة المتخلفة منها، يمثل أحد أهم الأسباب التي تدفع بالأطفال إلى ترك الأسرة والخروج إلى المجتمع ومواجهة الأزمات. فالأزمات الاقتصادية التي عاشها المجتمع على فترات متعاقبة، قد كان لها التأثير المباشر على الأسر والقدرات المادية لهذه الأخيرة، التي أصبحت تدفع بأبنائها للعمل والبحث عن لقمة العيش بدل الدراسة والتعليم. ولا يمثل العمل والهروب من البيت إلا حلاً للتخلص من المعاناة التي يعيشونها. فقد جاء في أحدث تقرير لمكتب اليونسيف لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (سبتمبر 2019م)، أن أطفال هذه المناطق الذين هم خارج المدارس أو من أوساط متواضعة للغاية هم الأكثر عرضة للخطر. فأكثر من 14 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس و29 مليون طفل يعيشون تحت خط الفقر. (اليونسيف، 2019: 30 سبتمبر) ويصل عدد الأطفال الجزائريين الذين يحاكمون كل سنة في قضايا مختلفة من سرقة وتعاطي للمخدرات وإخلال بالحياة والاعتصاب إلى 12 ألف طفل سنويا. (الشروق، 2008: 01 جوان) ومع ذلك تبقى هذه الفئة ليست مجرمة بالفطرة، وإنما العامل الوحيد في إقبالها على الإجرام هو الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها هؤلاء الأطفال سواء داخل الأسرة أو خارجها. وهناك أخطار أخرى أكبر بكثير من تلك التي ذكرنا أنفا وهي انسجام هؤلاء الأطفال وتعاطفهم مع مثل هذه الحياة التي توفر لهم الإمكانيات الأفضل من خلال النشاط الإجرامي. فمهما كان سبب الإقامة في الشارع فإن هؤلاء الأطفال جميعا يفتقرون إلى حماية البالغين ورعايتهم لهم، وهم معرضون لشتى المخاطر من إيذاء بدني ونفسي، واستغلالهم في جرائمهم في غنى عنها.

2. أزمة الطفل بين الحرب والسلم:

يشهد العالم الآن مشكلة كبيرة ذات عواقب مأساوية، فهناك ملايين من الأطفال المشردين يعيشون منعزلين، يعانون من سوء المعاملة منذ ولادتهم. أطفال يعيشون على السرقة والعنف، أطفال لا يبتسم لهم أحد ولا يخفف آلامهم أحد. ومع زيادة الأزمات والنزاعات يتكاثر عددهم كما يكبر حرمانهم الذي يولد اليأس والاحباط والعنف والإجرام. وللأسف

فإن أحدث التقديرات تؤكد وجود أزيد من 31 مليون طفل مشرد بسبب الحروب والنزاعات المسلحة عبر العالم في أواخر عام 2017م، منهم 13 مليون لاجئ، و17 مليون طفل من اللاجئين النازحين داخل أوطانهم، إضافة إلى 936 طفل من طالبي اللجوء، إلى جانب ما يقارب 2.5 مليون طفل من اللاجئين الفلسطينيين المدرجين في سجلات الأونروا. وقد ازدادت أعداد هؤلاء المشردين من 4 ملايين إلى ما يزيد على 10 ملايين خلال أعوام 2005-2017م، حيث ارتفع عدد الأطفال بنسبة 123% خلال أعوام 2010-2017م، وتمثل نسبة اللاجئين الأطفال ما يساوي 52% من لاجئي العالم في عام 2017م. (UNICEF, 2018 : Décembre) وهؤلاء الأطفال يفتقرون إلى الحماية، هذه النقطة الحساسة التي لا تحظى باعتراف كبير حتى الآن، والتي كان يتعين على وسائل الاعلام الاهتمام بها منذ وقت طويل بدل تركيز اهتمامها على الكوارث الطبيعية ومكافحة العجز في ميزان المدفوعات وجهود الحكومات في التغلب على تلك المشكلات.

إن ظاهرة الطفولة المهمشة والمشردة كان من المعتمد أنها اختفت مع تطور المجتمعات وتمدنها وانتشار شعارات حقوق الانسان، إلا أنها بدأت في البروز بشكل خطير واتخذت أبعادا خطيرة سواء على المستوى الفردي أو على المستوى المجتمعي، نتيجة للأوضاع المزرية التي آلت إليها أوضاعهم نتيجة للفقر والحرمان وللبطالة والتفكك الأسري. فهم يمثلون كما جاء في تقرير اللجنة الدولية لحقوق الطفل: " قضية إنسانية لم تجد من يدافع عنها سوى القليل ". واستند التقرير أساساً إلى مقابلات جرت مع عدد من الأطفال المشردين، ومع هؤلاء الذين يقدمون لهم العون في بلدان شتى، كما استند إلى خبرة سنوات طويلة لباحثين ميدانيين يعملون في مختلف الوكالات الحكومية، فضلاً عن أبحاث اللجنة المستقلة الدولية لحماية الطفولة.. فالمسألة ليست مسألة أطفال مهمشين انحرفوا، بل هي علة تمتد إلى أعماق المواقف المجتمعية والسياسات الحكومية، ومع الأسف، لم تنتبأ أي خطة وطنية بظهور هذا العدد الذي لا حصر له من الأطفال المشردين. إن الأطفال الذين يتكونون في الشوارع دون رعاية، سيصابون بنصيهم المشروع بطرق أشد حدة، واحتمال وجود جيل متزايد العدد في الشوارع ليس لديه ما يفقده هو احتمال يهدد بخطر واضح. هذا الوضع سريع التقادم، يؤكد الضرورة الملحة بالعثور على حلول ومعالجات لهذه الظاهرة، التي ينبغي أن تبدأ بالفهم الصحيح لكيفية وأسباب وصول هؤلاء إلى ما وصلوا إليه. لأن الحلول الواقعية للمشكلة على المدى الطويل، تتوقف على مدى القدرة على وضع تحليل أوضح لمعرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذه الوضعية والأطراف التي تستغل الأطفال في تحقيق مآربهم.

3. الحقوق الشرعية والوضعية للطفل المشرد:

لقد أولت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة عناية خاصة للطفل باعتبار أن حسن آداب الطفل وتربيته التربية الصالحة، هما خير وسيلة لتحقيق التقدم والرقي والازدهار في الحاضر والمستقبل. وانطلاقاً من الاقتناع بهذه الحقيقة التي تؤكدتها عبرة التاريخ وتجربة الواقع، فقد أقرت المنظمة الإسلامية للأطفال في خطط عملها المتتابعة، برامج عديدة تهدف إلى تطوير معارفهم وإلى تنمية مواهبهم في رحاب الثقافة الإسلامية. كما أنها اعتنت بإعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بالطفل من حيث التعريف بحاجاته ومشكلاته في البيئات المختلفة التي يعيش فيها، بهدف توجيه المجتمع إلى حسن تربيته والعناية به. فالطفل رجل المستقبل:

عندما نقول طفل ← نقول تلقائياً ← رجل الغد أو المستقبل.

ومن هنا يأتي المثل القائل: داخل كل طفل يوجد رجل المستقبل. ومعنى هذا أن الطفولة تقتضي عناية خاصة وحماية قانونية زائدة، إن أردنا فعلاً أن نكون نساء ورجالاً صالحين، لأن حسن تكوين وتربية الطفل ليست قضية الطفل المعني فحسب، وإنما قضية المجتمع الذي سينصهر فيه وقضية الأمة بكاملها. لذلك كل الطاقات الفاعلة في المجتمع ملزمة بأن تساهم في توفير الجو الملائم لحسن تربية وتكوين النشء وتهيئته لمواجهة مشكلات الحياة.

يأتي التشريع في المقام الأول لمجابهة هذه المشكلة، لأنه بدون إجبار قانوني، لا يلتزم الكبار باحترام الواجبات الملقاة على عاتقهم اتجاه الصغار. وعلى رأس الحقوق التي يجب الاعتراف بها للطفل وحمايتها، الحق في أن يعيش طفولة طبيعية في حضن أسرة توفر له الرعاية والدفع. فالبالغ يمكنه الاستغناء عن باقي أفراد الأسرة، أما الصغير إن أبعد عنها تعرض لكل المخاطر المتصورة المادية منها والمعنوية. وحتى عهد قريب لم يكن الطفل موضوعاً مؤرقاً، ولا الناس كانوا يهتمون بحقوقه وواجبات المجتمع اتجاهه، لكن مع تعقد الحياة الاجتماعية وتبعاً لتحولات نمط الحياة، تقامت قضاياها وبات يشكل خطراً على نفسه وعلى المجتمع، كما أضحت محل اعتداءات حتى من أقرب الناس إليه. ومع الأيام تعقدت الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية التي يؤدي إليها تهيمش الأطفال، وزاد الأمر خطورة.

ومن هنا ظهرت في المجتمعات المتقدمة بالخصوص مدارس علم الإجرام مرتكزة على قواعد علم حديث يعتمد التجربة والإحصاء ورصد الظواهر. فتأكد أن عدم الاعتناء بالطفل في ظل المتغيرات الحديثة يحوله إلى مصدر للخطر على نفسه وعلى غيره، وتأكد أيضا أن الطفل غير السوي يحتاج للعلاج والرعاية وإعادة التأهيل... ثم توالى الاجتهادات في الموضوع وظهرت لوائح حقوق الطفل، فصدر عن هيئة الأمم المتحدة التصريح العالمي لحقوق الطفل في 20 نوفمبر 1959م الذي ما فتى أن أبان عن عدم كفايته، مما استعجل صياغة اتفاقية حقوق الطفل في 20 نوفمبر 1989م، ثم تخللتها وتلتها اتفاقيات جزئية تهتم بجوانب خاصة من حقوقه منها: إعلان حقوق الطفل المعاق 1969م، تصريح نيويورك في 20 ديسمبر 1971م بشأن حقوق الطفل المعاق ذهنيا، ثم توج كل ذلك بجعل سنة 1981م سنة للمعاق... كما صدرت اتفاقية لاهاي في 29 ماي 1993م بشأن حقوق الطفل المتبنى.

أما الإسلام فكان أسبق من غيره للعناية بالطفل وتسخير كل الطاقات لتوفير حياة متوازنة قادرة على إعداد رجل المستقبل السوي والصالح. فكيف إذن في ظل شريعة تدع للعناية بالطفل وتهيئ له كل الظروف العاطفية والمادية ليعيش حياة كريمة، وفي ظل قانون وضعي يدعو بالحاح للاهتمام بالطفل (طاقة المستقبل)، تتحول جيوشا من صغار السن في العالم بأسره إلى فئات مهمشة لا تستفيد من الحقوق التي أقرها الشرع ولا تلك التي استلهمها معدوا القوانين الوضعية. فما هي إذن الحقوق التي تضمنها المجتمعات للفئة المحرومة من حقوقها؟ وما مدى فعالية هذه الحقوق؟ وهل يحتاج الوضع لحلول إضافية غير تلك التي اقترحت وطبقت حتى الآن؟ أم أن الطفولة المحرومة والمشردة قدر محتوم لا يمكن تفاديه؟ سنحاول الإجابة على مجمل هذه التساؤلات من خلال النقاط الموالية:

1.3 الحقوق الشرعية والقانونية للطفل المشرد:

يتميز الانسان عن باقي المخلوقات في أنه ليعيش طبيعيا يحتاج لهوية قانونية ومكوناتها الأساسية هي الاسم والنسب والجنسية. وقد ألزمت جل القوانين الأبوين بتسجيل هوية الطفل في سجل رسمي، معتبرة كل تحريف في الهوية فعلا مجرما، وهذه الأهلية تبدأ ناقصة ثم تتقوى مع نمو الطفل لتكتمل مع الرشد. وخلال فترة

القصور هذه يتمتع الطفل تلقائيا في الحق أن يكون له نائب شرعي سواء كان وليا (أي الأب والأم) أو وصيا (إذا أوصى أحد الوالدين بالولاية لشخص آخر)، وفي جميع الحالات فالنائب الشرعي يتولى رعاية الطفل الصغير وصونه والتصرف في أمواله واتخاذ القرارات نيابة عنه والتعبير عن إرادته إلى أن يرشد. والاسلام هنا أيضا كان أصدق من غيره لحماية وحفظ هوية الطفل.

حق الطفل في الحرية:

حصل إجماع من القانون المقارن والمعاهدات الدولية (اتفاقية 1989م)، على تجريم كل اعتقال للأطفال أو الحد من حرياتهم لأي سبب كان ولو في زمن الحرب. والإسلام لما جاء كانت العبودية نظاما سائدا فسلك سياسة متدرجة حكيمة للقضاء عليها، فيما كان بعده المستقبلي هو القضاء على الظاهرة واستئصالها من جذورها. ومن أجل ذلك وظفت طرق ووسائل عديدة لتحرير الانسان في زمن السلم والحرب معا. وفعلا أفلح النظام الشرعي في تحرير الرقاب ككفارة عن ذنوب كثيرة فتلاشت مع توالي السنين عادات مثل أسواق العبيد والسبي والغلمان... وبنيت أوامر الحق في الحرية، فأضحى حقا مكرسا ومحميا لا يجوز الاعتداء عليه، وأقيمت قواعد التنشئة الاجتماعية والتربية على أساس التساوي بين بني البشر، كما جاء في الحديث الشريف قوله صلى الله عليه وسلم: "لا فضل لعربي على أعجمي ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى" وكذلك قول عمر ابن الخطاب رضي الله عنه: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم أحرارا". (ناجي رجاء، 1999: 18)

حق الطفل على الأسرة:

الحق في الانتساب لأسرة لا يتوقف مداه عند حمل اسمها، وإنما يتعداه إلى مجموعة حقوق يكتسبها الطفل بمجرد ولادته ويتحملها الأبوان، وعلى رأسها حقه في الأبوة والأمومة. وهو أمر أقرته جل التشريعات الوضعية التي تثبت بنوة الطفل متى كان ثمرة زواج شرعي، كما يثبت النسب أيضا بالإقرار أو الاعتراف مع تفاوت وتباين بين القوانين في طرق الاعتراف وحدوده، وهو ما يعتبر إنصافا للطفل. ونذكر بأن حق الأسرة في حضانة الطفل واجبة ومسؤولية أكثر منه حق. (ناجي رجاء، 1999: 21) ذلك أن الاتجاه القانوني المقارن والاتفاقات الدولية

سائرة نحو تحميل الأسرة واجبات الرعاية والحضانة والتربية والإنفاق والتحسيس بالمال والدفيء بهدف تحقيق شخصية سوية للطفل. نفس القواعد أقرها الاسلام مبكرا، والأحاديث في هذا الباب كثيرة: فمنها ما يلزم الآباء بحسن التربية وإعطاء مثال في سمو الأخلاق ك: " كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه "... ومنها ما يلزمها بالعناية والرعاية والصحة والمراقبة ومنها الحديث القائل: "رب ابنك سبعا وأدبه سبعا ورافقه سبعا، ثم اترك الحبل على الغارب"... كما بينت أحاديث أخرى طرق التنشئة السليمة وأصولها جاعلة من السهر على التربية عملا يفوق في أجره وثوابه كل أعمال البر والإحسان. وتوَج ذلك بتحميل الأبوين المسؤولية عن التقصير في واجباتهما اتجاه ابنائهما أو من تحت كفالتهما من الأطفال: كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته (رواه البخاري ومسلم).

حق الطفل على الدولة:

لقد أضحي دور الحكومات أكثر فعالية من السابق، فبدأت تترسخ في الأذهان سياسات عديدة من الدول فكرة أنه: قبل أن يكون للدولة حقوق على مواطنيها وقبل أن تأمل في أن يكون لها مواطنين صالحين، تلزم بتوفير الظروف الكفيلة بتكوين أطفال أسوياء ورجال غد مقتدرين. من ثم أقرت غالبية الدول حق الطفل في التربية والتعليم، وفي الصحة وغيرها... ذلك إذن مجمل ما جاء عن حقوق الطفل، يحق لنا بعده أن نتساءل عن أيّ منها يفترقه الطفل المهمش، وما إذا كان يحتاج لعناية خاصة من المشرع. فما هي إذن السبل والاستراتيجيات الكفيلة بحماية الأطفال المشردين؟

4. الاستراتيجية الكفيلة بتقليص معاناة الأطفال المهمشين والمشردين:

إن الاستراتيجية الكفيلة بمعالجة ظاهرة الأطفال المهمشين والمشردين، تتطلب تبني خطوات آنية

مستعجلة يمكن حصرها في مطالب ثلاثة هي: (ناجي رجاء، 1999: 81)

المطلب الأول: تبني برامج مستعجلة لإنقاذ الأطفال المهمشين والمشردين:

إذا كان الطفل غير السوي مرشحا ليكون رجل مستقبل سيئ، فمعناه أنه كلما كثر عدد الأطفال المهمشين كلما زادت مخاطر التخلف، وهذا كاف لتبرير مطالبتنا بالإنفاق بسخاء على الطفولة المشردة. مع محاولة التوفيق بين ما يجب أن تقوم به الدولة وبين الدور المنوط بالمشرع.

المطلب الثاني: أهمية الاستعجال في الإنفاق على الطفولة المهمشة والمشردة:

إن وضعية الأطفال المهمشين تقتضي الاستعجال، وكل دقيقة تأخير تزيد تلقائيا من تكلفة العلاج... وترتكز الأولويات الملحة في التالي:

رفع الميزانية المخصصة لحماية الطفولة:

إذا كانت الطفولة المحرومة والمهمشة تنتج مواطنين غير صالحين صحيا وفكريا وسلوكيا، فالأفضل لهذه الدول أن تتفق ميزانية كافية على هؤلاء الأطفال من أن تصرف أضعافها مستقبلا على العلاج والاصلاح وإعادة التأهيل، لأن الوقاية خير من العلاج كما يقولون. والهوة كبيرة في هذا المجال عند المقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية فيما يتعلق بالإنفاق على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.

التكفل الآني والمستعجل بالأطفال المحرومين:

هناك أكثر من وسيلة وطريقة يمكن استغلالها في هذا المجال وأهمها تكوين مؤسسات إدارية وجمعيات خيرية للوساطة بين الأطفال المشردين وذويهم. أما الأطفال الذين لا أسر لهم فالدولة هي المسؤولة عن التكفل بهم وحماية حقوقهم المادية والمعنوية، كما أنها مطالبة بتشجيع العمل الخيري والجمعي لمساعدتها في تحمل هذه الأعباء، لأن جماعات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية تستطيع ان تشارك بفعالية إلى جانب جهود الدولة في تسهيل مهمة التكفل بالأطفال المشردين وحمائهم من المخاطر التي تهددهم في كل حين وفي كل مكان. كما أن هذه الجمعيات مطالبة بتعزيز العلاقات المتبادلة بين مختلف القطاعات المعنية من جهة، وبين المواطنين من جهة أخرى، أي ضرورة وجود تكافل اجتماعي حقيقي.

الالتفات للأطفال في زمن الحرب:

من وجهة نظر أخرى يجب توسيع مجالات الاهتمام بالأطفال المهمشين والمشردين ليس في حال السلم فحسب، بل لعلّ في حالة الحروب والنزاعات المسلحة بين الدول يكون الأمر أكثر إلحاحاً، وذلك بسبب تعطل الدراسة وتعطل المؤسسات الاجتماعية التي تحتضن عادة الأطفال من أسر وأقرباء وجمعيات... الخ. وقد أثبتت الدراسات أن شبكات عديدة تنشط إبان الحروب، فتستغل الأطفال بوحشية في مجالات كثيرة، جلها مشين ولا أخلاقي. هذه الشبكات تنتقي عينات الأطفال من بين المهمشين الذين يقضون معظم أوقاتهم في الشوارع والملاجئ، فيخطفون ويرغمون على الالتحاق بمعسكرات التدريب ثم يزج بهم في حروب لا هم معنيون بها ولا هم قادرون عليها. أكثر من ذلك فهم معرضون لكل انواع الاستغلال والممارسات غير الأخلاقية والشاذة التي تمس كرامة الانسان. وعليه فالمؤسسات والمنظمات المعنية مطالبة بحمايتهم خاصة في فترات الحروب والنزاعات الدولية.

دعوة المؤسسات غير الحكومية للمساهمة في مكافحة الظاهرة:

لا شك أن الدولة في أمس الحاجة لمساعدة الجمعيات والهيئات المستقلة وتبرعات وهبات المواطنين والدول الأخرى. والواقع أن العمل الخيري موجود بغالب الأقطار العربية والإسلامية، لكنه يعاني من عدة عراقيل. ولإنجاح مهمة هذا العمل يجب تنسيق عمله مع الأولويات الملحة التي تسطرها خطط التنمية. كما أن نجاح العمل الخيري مرهون باكتساب ثقة المواطنين بهذا العمل وتصحيح نظرته عنده. ولمساعدة كل الفئات المحرومة على تخطي أسباب الحرمان التي تقودهم إلى التهميش وبالتالي إلى الانحراف، يجب تركيز الانفاق على التربية والتعليم والصحة وغيرها، لأن هذا يعتبر أكثر جدوى وفعالية وأقل تكلفة من الإنفاق على المجالات التي تتكفل بهؤلاء الأطفال بعد انحرافهم وتشردهم. ذلك لأن الانفاق الأول يمثل وقاية وبالتالي فهو يضمن للطفل حقوقه ويوفر للمجتمع مواطنين صالحين، أما الانفاق على مراكز إعادة التربية وإعادة التأهيل فهو مكلف وقد لا يكون نافعا.

المطلب الثالث: تفعيل الآلة القانونية لحماية المهمشين:

كي لا تبقى النصوص حبرا على ورق يجب أن تتدخل السلطات المختصة بما تملكه من قوة للسهر على تطبيقها وفرض احترامها. ويلزم هنا التذكير بضرورة التصدي للمخاطر التي تهدد الأطفال المهمشين وما أكثرها، فمثلا تجمع الدراسات الاجتماعية المنجزة في ظل المؤسسات الدولية المكلفة بالطفولة، على أن نوعا جديدا من الاسترقاق يستهدف هذه الفئة قد شاع في العالم بأسره. والجديد فيه أنه لا يأخذ شكلا محددًا واضح المعالم يمكن من خلاله التعرف على وجوده أو انعدامه، بل يأخذ أشكالًا مختلفة يصعب حصرها والتصدي لها. ويرجع السبب إلى كونه غير معنن عنه ويمارس عادة في الخفاء وتحت عدة أسماء وألوان، الشيء الذي يحول دون إعطاء أرقام عن استرقاق الأطفال في العالم وإن كانت عديد من المؤشرات وبعض الأرقام تفصح عن الوجود الفعلي لواقع مرير يعيشه الأطفال البؤساء، ليس في العالم الثالث فحسب وإنما أيضا في العديد من الدول المتقدمة.

وقد بينت الأبحاث أن الأطفال المهمشين يخضعون لممارسات غير إنسانية لخصتها دراسة أعدتها إحدى المنظمات الدولية، كالرق التقليدي وبيع الأطفال وتشغيلهم بإخضاعهم لأعمال شاقة وعنفية تفوق طاقتهم. ويقع ذلك في ظل قوانين داخلية تضمن حقوق الأطفال وتحميهم من التعسفات وفي ظل إعلانات حقوق الإنسان التي تحرم كل صور الاسترقاق، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل 1989م، واتفاقية 1926م بشأن الاسترقاق، واتفاقية 1949م بشأن مناهضة الرق. وفي هذا السياق أكدت الأبحاث أن الأطفال الأكثر عرضة للاستغلال والاسترقاق هم الفقراء والمهمشون عموما، وأطفال الملاجئ، والأيتام أو المنفصلون عن أسرهم أو لأسباب أخرى كالحرب والنزاعات المسلحة. كما تأكد أنهم يتعرضون للاختطاف والاعتصاب أو يرغمون على الالتحاق بالمعسكرات إما لحمل السلاح أو للخدمة. فما هي إذن الطرق الكفيلة لمعالجة ظاهرة الطفولة المشردة؟

رغم ارتفاع الأصوات المنذرة بانتشار هذه الظاهرة والمنادية بضرورة إيجاد حل لها، إلا أن الواقع يبين أنه لا يوجد أي تيار يتعاطف مع هؤلاء الأطفال، ولا يوجد أي قبول لهم في المجتمع، كما هو سائد في بعض دول أمريكا اللاتينية المعروفة بقتلها لهم كالبرازيل، الهندوراس، كولومبيا وغواتيمالا... فتشير وكالة الإعلام لأمريكا اللاتينية أن الشرطة البرازيلية قتلت خلال أربع سنوات ما يقارب 7000 طفل من هذه الفئة. وأمام هذه الانحرافات التي تمارسها بعض المجتمعات في التعامل مع هذه الشريحة، دعا التقرير المقدم إلى الجمعية العامة

للأمم المتحدة سنة 2004م إلى اتخاذ جملة من الإجراءات للوقاية من العنف ضد الأطفال والتصدي له أينما يقع. وقد عرض اثني عشرة توصية شاملة خرج بها هذا التقرير، كوضع استراتيجيات ونظم وطنية لجمع البيانات وضمان حق المساءلة. أما على الصعيد العالمي، فقد دعي التقرير لتعيين ممثل خاص يعنى بقضايا العنف ضد الأطفال، تكون مدة ولايته المبدئية أربع سنوات، وذلك ليعمل بمثابة داعية على الصعيد العالمي من أجل الوقاية من جميع أنواع العنف ضد الأطفال وتشجيع التعاون والمتابعة في هذا الصدد.

رغم إنشاء مجالس للطفولة في معظم الدول العربية منذ أن أقرت منظمة الأمم المتحدة الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في نوفمبر 1989م، إلا أن الملاحظ وجود عجز كبير تعاني منه المنظمات والجمعيات والمؤسسات التي تنشط في هذا المجال، والتي تعاني من قلة الإمكانيات المادية والموارد البشرية اللازمة للحدّ من انتشار هذه الظاهرة. ففي الجزائر مثلاً تم تنصيب "المجلس العلمي للمرصد الوطني لحقوق الطفل" الذي يضم مجموعة من المختصين في علم الاجتماع، علم النفس، الحقوق والطب، بهدف البحث والدراسة في كل المجالات التي تخص الطفل الجزائري وحقوقه، بهدف ترقية الظروف المعيشية لهؤلاء الأطفال والدفاع عن حقوقهم ومعالجة المشاكل التي يتعرضون لها، خاصة مشكلة أطفال الشوارع، والطفولة المسعفة، والعائلات الفقيرة والمعوزة الغير قادرة على رعاية أطفالها. هذا ويتم التشاور والعمل على المستوى المغربي لإنشاء شبكة مغربية للدفاع عن حقوق الطفل. وتبقى هذه السيرورة تتطلب بذل مجهودات كبيرة وجادة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها، كونها تستغرق وقتاً طويلاً نسبياً في إعادة إدماج الطفل في المؤسسة الأسرية، وبناء علاقات متجددة تسمح للأطفال المتشردين من العودة إلى أسرهم والعيش في أمان وسلام.

5. خاتمة:

أصبحت ظاهرة الطفولة المشردة من الظواهر التي تثير قلق المجتمع نظراً لتناميها المستمر كما أشارت إليه الإحصائيات والدراسات التي تناولت هذا الموضوع، وطبقاً لما نشاهده من مخاطر نتيجة هذه الأوضاع التي أثارت قلقاً كبيراً في المجتمعات اليوم، لأننا لا ندرى كيف يكون مستقبل هؤلاء إذا استمرت الأمور بهذه الطريقة. إن معظم هؤلاء الأطفال بل الغالبية العظمى منهم منحرفون يتعاطون يدخنون ويتعاطون المخدرات، بل إن الأمر

زاد إلى ارتكابهم الكثير من الجرائم مثل جرائم القتل والسرقة والاعتصاب وغيرها من الانحرافات التي يحرمها الدين ويرفضها القانون. ولا أحد يستطيع أن يلومهم لوما مباشرا، فهم ضحايا قبل أن يكونوا شيء آخر، ضحايا عوامل مجتمعية واقتصادية لم ترحمهم ولم تترك لهم فرصة للخيار أمام صعوبة الظروف التي يعيشونها.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إن ظاهرة الأطفال المتشردين كغيرها من الظواهر الاجتماعية، أصبحت تمثل كابوسا مزعجا لمختلف المؤسسات والدوائر الحكومية وغير الحكومية، لما تتركه من آثار سلبية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات.

- الواقع والأرقام تؤكد أن هؤلاء الأطفال لم يخرجوا إلى الشارع رغبة في ذلك أو طواعية وإنما يحدث ذلك تحت تأثير عدة عوامل: نفسية، اجتماعية، اقتصادية وحتى أمنية جعلت منهم ضحايا ظروف وأوضاع لا دخل لهم فيها.

- إن الأرقام المطروحة توحى بأن الوضع قد أصبح حرجا يتطلب العناية الفعلية من طرف الجهات المعنية من جهة، والعناية العلمية عبر البحث الجاد في الظاهرة من جهة أخرى.

- رغم توفر ترسانة تشريعية وقانونية ملمة بهذه القضية، إلا أنه تجدر الإشارة إلى عدم الالتزام بها إن لم نقل غيابها أحيانا أخرى، لذلك يتعين على الجهات المسؤولة ضرورة تفعيل هذه القوانين واللوائح الكفيلة (في نظرنا) بمساعدة المؤسسات المختصة، من أجل حماية هذه الشريحة الهشة وحمايتها من المخاطر التي تهددها.

- يبقى الحل الأنجع في اعتقادنا هو الوقاية ومحاولة كبح ظاهرة هروب الأطفال وترك أسرهم، والمسؤولية في ذلك تقع على عاتق الأسرة أولا ثم المدرسة والمجتمع ومختلف مؤسسات الدولة، لأن إصلاح المجتمع لا يتم إلا عبر إصلاح النشأ في مرحلة الطفولة، وذلك برعايتها وتربيتها تربية عقلية وأخلاقية مميزة تجعل منها أمل المستقبل وينبوع التقدم والتحضر.

6. قائمة المراجع:

• المؤلفات:

- الخولي، محمود سعيد، (2006). العنف في مواقف الحياة اليومية نطاقات وتفاعلات، القاهرة، دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع.

- فرغلي، رضوى، (2012). أطفال الشوارع: الجنس والعوانية: دراسة نفسية، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب.

- فهيم، كلير، (2007). رعاية الأبناء ضحايا العنف، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

- ناجي، رجا، (1999). الأطفال المهمشون، قضاياهم وحقوقهم، الرباط، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو.

• المقالات:

- (2008/01/06)، ألف طفل يحاكم كل عام، جريدة الشروق، العدد 2315.

• المداخلات:

- الكريم، ياسر عوض، (23-24 يوليو 2007)، «مبادرة حماية الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا». ورشة عمل أوضاع الأطفال، الجزائر.

• مواقع الانترنت:

- اليونيسكو، (2017، 06/14). أطفال الشوارع، من الموقع الإلكتروني [/https://mawdoo3.com](https://mawdoo3.com)، تم استرجاعها في تاريخ 14 جوان، 2019.

- اليونيسيف، (2019، 09/30). حماية الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: أربعة من كل خمسة أطفال على الأقل هم ضحايا العنف و14 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس. من الموقع الإلكتروني [/https://www.unicef.org/mena/ar](https://www.unicef.org/mena/ar)، تم استرجاعها في تاريخ 23 نوفمبر، 2019.

- تعامرة، يارا، (2017، 9 يوليو). تعريف أطفال الشوارع، من الموقع الإلكتروني [/https://mawdoo3.com](https://mawdoo3.com)، تم استرجاعها في تاريخ: 14 أكتوبر، 2019.

- عرب 48، (2018، 02/24). 37 مليون طفل مشرد بالعالم، من الموقع الإلكتروني [/https://www.arab48.com](https://www.arab48.com)، تم استرجاعها في تاريخ 14 ديسمبر 2019.

- Rocky. Marilyn E. (2018, 09/07). Street Children. dans le site www.britannica.com. Consulté le : 20 octobre, 2019

- Rocky. Marilyn E. (2018, 19/07). Street Children. dans le site www.stretchchildren.org. Consulté le : 20 novembre, 2019.

- UNICEF. (2018, Décembre). Refugies and internally displaced persons. dans le site www.unicef.org. Consulté le : 12 novembre, 2019

المؤلف (ين) : غزالة ابن فرحات ، لخضر غول

العنوان: الحقوق الشرعية والوضعية لحماية الطفولة المشردة في
زمن السلم والحرب